S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/665
9 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير الى الرسالة المرفقة المؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ التي تلقيتها من المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، القاضية لويز أربور (انظر المرفق). وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

وقد أكد مجلس الأمن بالفعل في أربعة قرارات، أهمها القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨، اختصاص المحكمة الدولية فيما يتعلق بالتحقيق في جرائم الحرب التي قد ترتكب في كوسوفو.

وقد حددت المدعية العامة، في رسالتها، احتياجات مكتبها في ضوء التطورات الحاصلة في كوسوفو وضرورة القيام بتحقيقات قضائية فور السماح بدخول القوات الدولية الى المنطقة. وبعد تحديد نطاق العمليات اللازمة ونظرا لضرورة التصرف فورا، تستنتج المدعية العامة أن السبيل الوحيد الذي يمكن من إجراء تحقيقات فورية يتمثل في الاستعانة بالموظفين المقدمين دون مقابل. وبناء عليه، طلبت إليّ المدعية العامة أن أوافق على التماس عدد يصل الى ٣٠٠ من الموظفين المقدمين دون مقابل من الدول الأعضاء يمكنهم الاضطلاع بالمهام المتخصصة المتصلة بالتحقيقات القضائية، وقبولهم.

وألحت المدعية العامة على طابع الاستعجال في هذه العملية وأرى أن شواغلها بشأن اتخاذ إجراء فوري لها ما يبررها تماما. فبالمقارنة مع التحقيقات التي أجرتها المحكمة الدولية في البوسنة والهرسك حيث لم يكن الوصول الى مواقع الجرائم ممكنا إلا بعد مرور أشهر أو سنوات على وقوع الفعل، سيعمل وجود أفرقة التحقيق القضائي الفوري في كوسوفو على أن تكون المحكمة الدولية في وضع أفضل لصون المواقع التي ارتكبت فيها الجرائم، وجمع الأدلة قبل إتلافها أو فقدانها. ولذلك فإن اتخاذ إجراء فوري سيسهل عملية جمع الأدلة القاطعة في فترة زمنية قصيرة وسيمكن المحكمة الدولية من الاضطلاع بولايتها بكفاءة وفعالية وفي الوقت المحدد.

ولذا، أعتزم أن أوافق على طلب المدعية العامة للمحكمة الدولية الشروع في توجيه الدعوات الى جميع الدول الأعضاء لتقديم موظفين دون مقابل، وأن أقبل خبراء للقيام بالمهام المتخصصة على النحو الذي حددته المدعية العامة، لمدة ستة أشهر، ووفقا للنظام المطبق على الموظفين المقدمين دون مقابل الذي أقرته الجمعية العامة.

وقد أحلت أيضا رسالة المدعية العامة الى رئيس الجمعية العامة.

(توقيع) كوفي ع. عنان
الأمين العام

مرفق

رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من المدعية العامة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

في أعقاب المناقشات التي جرت في الأسبوع الماضي بين مسجل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيدة دورثي دوسامباتو ونائب المدعي العام، السيد جرام بلويت، والمسؤولين في الأمانة العامة في نيويورك، أكتب إليكم طالبة مساعدتكم في مسألة إجراء تحقيقات قضائية في كوسوفو.

لقد دعت أربعة من قرارات مجلس الأمن المدعي العام للمحكمة الدولية إلى إجراء تحقيقات في كوسوفو وهي القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، والقرار ١١٩٩ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ والقرار ١٢٠٣ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، والقرار ٢٢٠٧ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

بيد أنه، كما تعلمون، أوجدت الأحداث الأخيرة حالة جديدة ومذهلة تماما، وهي حالة ما كان يمكن تصورها وليس في مقدور مكتب المدعي العام التصدي لها. ونظرا لحجم الدمار والنطاق الواسع لإساءة حقوق الإنسان المبلغ عنها في كوسوفو، سيكون على المحكمة الدولية أن تضطلع بحجم لم يسبق له مثيل من المهام حالما تسمح الظروف بدخول كوسوفو. وإذا أريد للمحكمة أن تنجز ولايتها بأي قدر من المعايير الأساسية فيتوقع أن تكون هنالك حاجة إلى إجراء تحقيقات كاملة ومستقلة في مواقع الجريمة في أكثر من ١٦ موقعا في كوسوفو. ويجب عليّ، مع هذا، الاشارة إلى أن هذا التقييم الأولي يستند إلى المعلومات المتاحة حاليا. وسوف يتقرر الحجم الفعلي للمهمة التي تنتظرنا عندما يتيسر الوصول إلى المنطقة.

وفضلا عن ذلك، ينبغي إجراء التحقيقات في غضون فترة قصيرة للغاية ويجب أن تبدأ حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك. والدرس الرئيسي المستفاد من التحقيقات التي أجرتها المحكمة الدولية في البوسنة والهرسك هو وجوب أن يتيسر لمكتب المدعي العام إمكانية البدء في تحقيقاته في مسرح الجريمة في الموقع فور تيسر فرص الوصول وقبل أن تندثر الأدلة الأساسية إلى الأبد. ولن تتوفر لنا سوى فرصة واحدة لإنجاز هذه التحقيقات في الموقع.

وكما أشرت من قبل، فإن الجانب الأساسي لهذا العمل هو إجراء تحقيقات في مسرح الجريمة في الموقع. ولإنجاز هذا العمل، ستكون هنالك حاجة لأفرقة تحقيق متعددة الاختصاصات تشمل إخصائيين في مجال الطب الشرعي وغيره لجمع وتسجيل الأدلة في مختلف مواقع الجريمة التي يعطيها هذا المكتب

الأولوية. وستكون هناك حاجة لكي تضم الأفرقة قدرات في مجالات تقييم القذائف المتفجرات وتحديد نوع الأسلحة والذخائر وتقييم لمسرح الجريمة وجمع الأدلة وتقييم حالات التطهير العرقي. وسيكون من الضروري أيضا المحافظة على سلامة الأدلة المتوافرة في مسرح الجريمة وسيكون من الضروري في هذا الصدد إكمال كثير من أعمال التحقيق في فترة زمنية قصيرة للغاية، يُفضل أن تكون قبل عودة اللاجئين إلى ديارهم وقراهم (والتي ستكون في معظم الحالات من مسارح الجريمة)، وأخيرا ولضمان إمكانية الإدلاء بشهادة مقبولة يعول عليها في المحاكمات المقبلة التي ستجرى في هذه المحكمة، يجب أن تعمل هذه الأفرقة باسم المدعي العام وتحت توجيهي.

ولا تتوافر لدى مكتب المدعي العام القدرة أو الدراية الفنية اللازمة لهذا الحجم من العمليات أو أية قدرة لإجراء هذه التحقيقات الواسعة النطاق لمسارح الجريمة في غضون فترة قصيرة كهذه. ولا تسمح مخصصات ميزانية المحكمة لعام ١٩٩٩ بهذا المستوى الضخم من القدرة على إجراء التحقيقات العاجلة المجملة هنا، ولا سيما مستوى الدراية الفنية المتخصصة اللازمة لإنجاز المهمة. وكانت قد تمت الموافقة على ميزانية تكميلية استجابة للقرارات السابقة المتخذة في عام ١٩٩٨ بغية التمكين من بدء أنشطة التحقيق في كوسوفو. وبالرغم من تواضع الميزانية فقد أتاحت لنا إنشاء فريق يتألف من ١٠ أشخاص كرسوا جهدهم لإجراء تحقيقات في كوسوفو. ويتألف هذا الفريق من محققين ومحامين ومحللين ومترجمين وسوف يواصل عمله في التحقيقات المتعلقة بكوسوفو. إلا أنه لا تتوافر دراية فنية في مجال الطب الشرعي.

ولقد درسنا هذه المسألة بعناية ونعتقد أن المهمة الكبيرة التي ستواجهنا فجأة لا يمكن إنجازها إلا بتقديم مساعدة عاجلة من الدول الأعضاء. وما نحتاج إليه هو تقديم المساعدة من عدة أفرقة تحقيق وطنية تتوفر لديها القدرات الموجزة أعلاه وذلك لإجراء تحقيقات في الموقع لمسارح الجريمة في كوسوفو في أقرب وقت ممكن تتيسر فيه فرص الوصول إلى المنطقة. ويرجح أن تتوافر على الصعيد الوطني أفرقة للتحقيق القضائي لديها القدرات التي نحتاج إليها ويمكن تجميعها في وقت قصير نسبيا.

وللاضطلاع بالعمل الذي حددنا أولوياته، نتصور تشكيل ١٢ فريقا للتحقيق القضائي تقريبا. وبالرغم من أنه لا يتيسر تحديد العدد الفعلي المطلوب من الأفراد الذين سيشكلون هذه الأفرقة في هذه المرحلة فإن التوقع الأولي هو أنه قد تكون هناك حاجة إلى ٣٠٠ خبير تقريبا. ونُقدر أن يقوم الخبراء بإكمال المهمة في فترة أقصاها ستة أشهر نظرا لضيق الوقت، أي قبل عودة اللاجئين وقبل بداية فصل الشتاء.

لقد فكّرنا جيدا في المسألة المتعلقة بكيفية ربط هذه الأفرقة بعمل المحكمة وتمت دراسة عدد من الخيارات. وهناك شرطان أساسيان في رأينا. أولهما أن أفرقة التحقيق القضائي تحتاج إلى السلطة الملائمة التي تجري بموجبها تحقيقاتها في كوسوفو والثاني أنها ستجري تحقيقاتها تحت السيطرة والتوجيه العام لمكتب المدعي العام.

وقد قررنا أن الطريقة السليمة الوحيدة لاستيفاء الشرطين معا هي إشراك أفرقة تحقيق وطنية في هذه المهمة العاجلة بموجب نظام الأمم المتحدة للموظفين المقدمين دون مقابل. فقد أنشئ هذا النظام بصفة خاصة لتوفير وظائف عاجلة رفيعة التخصص لا تتوفر داخل المنظمة على أساس مؤقت واستثنائي. وهو يتيح للدول الأعضاء توفير الدراية الفنية للمنظمة وربط الخبرة بالمنظمة ذاتها. وبهذه الطريقة يمكن التغلب على مشكلة السلطة والرقابة.

وإنني أدرك تماما أن عدد الأفراد المتوقع إشراكهم في هذه العملية العاجلة هو عدد استثنائي. كما أدرك أيضا الصعوبات التي واجهتها المحكمة في ظل نظام الموظفين المقدمين دون مقابل. بيد أننا لا نرى أن هناك طريقة أخرى يمكننا من خلالها إجراء التحقيقات المطلوبة من مجلس الأمن وبموجب النظام الأساسي للمحكمة بطريقة فعالة وملائمة. وإذا تمت الموافقة على ذلك فسوف نتقيد بصرامة بأحكام قرار الجمعية العامة ونكتب إلى جميع الدول الأعضاء لطلب مساعدتها.

وسأغدو ممتنة للغاية إذا نظرتم في هذا الطلب. وأنا تحت تصرفكم في أي وقت لمناقشة هذه المسألة وتقديم أية معلومات إضافية، حسب الاقتضاء. وأتطلع إلى أن أسمع منكم في أقرب وقت ممكن.

(توقيع) لويز أربور
المدعية العامة

- - - - -